الأمم المتحدة S/2019/1006

مجلس الأمن

Distr.: General
2 January 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 30 كانون الأول/ديسمبر 2019 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن

بصفتي رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير المعد عن أنشطة الفريق العامل خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كاكو هوادجا ليون **أدوم**
السفير
رئيس الفريق العامل المعني
بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن

140120 080120 20-00026 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 30 كانون الأول/ديسمبر 2019 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن

تقرير عن أنشطة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

أولا – مقدمة

1 – يتضمن هذا التقرير موجزات للبيانات أو المداخلات التي أدلى بها مقدمو الإحاطات الإعلامية وممثلو الدول الأعضاء خلال اجتماعات الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن. وليس الغرض من مضمونه أن يبين الموقف التوافقي لمجلس الأمن بشأن قضايا حفظ السلام.

2 – ففي الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، عقد الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام أربعة اجتماعات برئاسة كوت ديفوار. وتمثل الهدف من تلك الاجتماعات في تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة، وذلك من أجل تحسين التنسيق بين الشركاء في حفظ السلام.

3 – وأثناء تلك الاجتماعات، التي تلقى أثناءها الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام إحاطات إعلامية من ممثلي الأمانة العامة وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وغيرها من المؤسسات، ومنهم الممثلان الدائمان لكل من مالي وبوركينا فاسو، ركز المشاركون على المواضيع التالية:

(أ) التعاون بين عمليات حفظ السلام والدول المضيفة من أجل تعزيز حفظ السلام وبناء السلام؛

(ب) متابعة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام؛

(ج) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية: كيفية تعزيز الشراكة من أجل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك من خلال حالة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛

(د) الانتقال من وجود لأغراض حفظ السلام إلى وجود من أجل بناء السلام من خلال مثال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ثانيا – التعاون بين عمليات حفظ السلام والدول المضيفة من أجل تعزيز حفظ السلام وبناء السلام

4 – في 25 نيسان/أبريل 2019، عقد الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام اجتماعا بشأن التعاون بين عمليات حفظ السلام والدول المضيفة من أجل تعزيز حفظ السلام وبناء السلام.

5 – وكان من بين مقدمي الإحاطات الإعلامية نائب مدير شعبة وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام ورئيس الفريق العملياتي المتكامل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغو سولينياس، ونائب مدير شعبة شرق

أفريقيا بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام ورئيس الفريق العملياتي المتكامل لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فرانسوا غرينيون.

6 - وأكد السيد سوليناس في عرضه أن موافقة أطراف النزاع، بما فيها الحكومة المضيفة، تعدّ من المبادئ الرئيسية لحفظ السلام. وأشار إلى أن نوعية الموافقة يمكن أن تختلف على مر الزمن ومن حيث جودتها على امتداد طيف يبدأ بالموافقة الأساسية على نشر بعثة من البعثات ليبلغ رؤية مشتركة بين تلك البعثة والحكومة المضيفة. وقدم عدة أمثلة من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوضيح نطاق مستويات الموافقة التي شهدتها البعثة، وأشار إلى أن مواجهة تحديات الموافقة مسؤولية جماعية تقع على عاتق مجلس الأمن والبعثة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ويعد الحوار المستمر مع السلطات المضيفة على جميع المستويات شرطا لا غنى عنه، ولكن مشاركة مجلس الأمن تصبح ضرورية عندما لا يكفي الحوار. وذكر كذلك أن زيارات المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في لحظات حاسمة بثت صورة مجلس متحدٍ من أجل ضمان تعاون قوي. بيد أنه ذكر أن على المجلس أن يواصل التفكير في كيفية التأكد من أن بعض أنواع السلوك لا تمر دون أن يلاحظها أحد ولا تظل دون إجابة، لا سيما حين تعرقل المهام الأساسية للولايات. وفي المستقبل، لاحظ السيد سوليناس أن أي محاولة لوضع إطار الانتقال أو النقاط المرجعية يجب أن يتم بالتعاون الوثيق مع السلطات من أجل المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لخروج سلس.

7 - وتأمّل السيد غرينيون ما تم استخلاصه من الدروس خلال السنوات العديدة الماضية من عملية حفظ السلام في جنوب السودان. وشدد في البداية على أن التوترات القائمة بين البعثة والحكومة المضيفة تبين التوترات القائمة بين الحكومة المضيفة ومجلس الأمن، لأن البعثة هي الأداة السياسية للمجلس. ووصف السيد غرينيون أربع مراحل متميزة في العلاقة بين البعثة والحكومة المضيفة منذ عام 2011، تتسم كل مرحلة منها بمستويات متفاوتة من التوتر وتشمل تحديات مختلفة. وإذ عرض استنتاجاته من تلك المراحل الأربع، شدد على أهمية نوعية الحوار السياسي بين المجلس والحكومة المضيفة، لأن الظروف اللازمة لتنفيذ البعثة تستند إلى ذلك. وأشار إلى أن جوانب أساسية من بعثات حفظ السلام تعني أنها لا تتمتع بالشعبية لدى الحكومات المضيفة في كثير من الأحيان. وبما أن تلك العلاقة تواجه توترات متأصلة، فلا بد أن تُسيَّر بنوايا واضحة من أجل ترجمة الموافقة إلى دعمٍ يقدَّم لعملية السلام. ويكتسي الحوار النشط والمنتظم والمتسق في العاصمة على الخصوص طابعا حيويا، لا سيما من أجل المساعدة على تقليل المخاطر التي تُقْدم عليها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

8 - وذكر السيد غرينيون أيضا أن الحوار يمكن أن يحظى بالدعم من خلال زيارات مجلس الأمن والالتزامات الجماعية في العواصم والمناقشات غير الرسمية، وأن على الدول المضيفة أن تدرك أن البعثات لن تستمر إلى الأبد، وأن استراتيجيات الخروج يمكن أن تساعد على توضيح نوايا الأمم المتحدة في هذا الصدد.

9 - وذكرت ممثلة بلجيكا أن جميع الحكومات المضيفة، ما عدا حكومة واحدة، قد أعربت عن تأييدها لإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، مما يشير إلى التزامها بإقامة علاقات طيبة مع البعثات. وشددت على ضرورة التناوب بسرعة من أجل كفالة نشر قوات في جنوب السودان بشكل ملائم، وسلطت الضوء على التحديات التي تواجهها الحكومات المضيفة التي تعمل أيضا بوصفها من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام.

10 - وإذ لاحظ ممثل فرنسا أن القصد من الاجتماع هو مناقشة أدوات التعاون بين مجلس الأمن والحكومات المضيفة، طلب معرفة ما إذا كانت الزيارات القطرية التي قام بها المجلس قد أدت إلى تحسّن الأوضاع وما يمكن للمجلس أن يقوم به قبل الزيارات القطرية عن طريق الدبلوماسية العامة أو مناقشة التحديات على سبيل المثال.

11 - وذكر ممثل مالي أن هناك اتجاه حديث يطبق نماذج حفظ السلام على حالات لا تلائم تلك النماذج. ودعا إلى إجراء تحليل محدد لكل حالة على حدة وتكييف قواعد الاشتباك ومفاهيم العمليات من أجل تحقيق النتائج. وأشار أيضا إلى ضرورة إجراء حوار مستمر طوال دورة حياة كل بعثة بهدف تكوين رؤية مشتركة. ولاحظ أن الحكومات المضيفة توافق على بعثات حفظ السلام حين تكون ''السكين على عنقها'' وحين تستحيل تسوية المنازعات داخليا. وإذ أشار إلى أن الأمم المتحدة ليست هيئة ملائمة لمكافحة الإرهاب، أثار الانتباه إلى عدم فهم السكان المحليين لولاية البعثة. وسلط الضوء على ضرورة تقديم فوائد السلام إلى السكان، بما في ذلك من خلال مشاريع صغيرة تمكِّنهم من معرفة ما تقوم به البعثة. وفي معرض الإشارة إلى الأعداد الكبيرة من الوفيات في مالي، دعا البلدان إلى كفالة أن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة تملك المعدات اللازمة لحماية نفسها. وأشار أيضا إلى أهمية المنظمات دون الإقليمية مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي لها أهميتها أيضا بالنسبة لتحقيق الاستقرار.

12 - وذكر ممثل السودان أن اتفاقات مركز القوات تختلف من بلد إلى آخر، مشيرا إلى المفاوضات المستفيضة التي جرت بين الاتحاد الأفريقي والسودان والأمم المتحدة بشأن اتفاق مركز القوات المتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأبرز أهمية توعية البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة باتفاق مركز القوات للتأكد من أنها تحترم القيود التي يفرضها، وأهمية توعية مؤسسات الحكومة المضيفة به لتيسير التعاون. وسأل الممثل مقدمي الإحاطات الإعلامية إن كانوا يرون أن التصرف بأسلوب ''قياس واحد يناسب الجميع'' ظاهرة شائعة في الأمانة العامة، وإن كان ذلك النهج ملائما بالنظر إلى تنوع الحكومات المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

13 - ودعا ممثل مصر إلى المحافظة على زخم مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وأبرز ضرورة توسيع نطاق الأخذ بزمام عمليات صنع القرار في مجال حفظ السلام، وذلك بسبل منها الاشتراك الرباعي بين الأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والحكومات المضيفة، ومجلس الأمن في صياغة الولايات، على نحو ما شوهد في مؤتمر القاهرة. ودعا إلى إضفاء الطابع الرسمي والمنهجي على التفاعل الجماعي. وأشار أيضا إلى عزم بلده على التأكد من أن حفظ السلام يظل في طليعة الأولويات طيلة فترة رئاسته للاتحاد الأفريقي في عام 2019.

14 - وذكر ممثل ألمانيا أن اتباع نهج تعاوني أمر أساسي، إلا أن الدول المضيفة لها أيضا مسؤوليات تنبع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجب عليها أن تتخذ خطوات ملموسة للوفاء بالتزاماتها في اتفاقات مركز القوات واتفاقات مركز البعثات. وسأل مقدمي الإحاطات الإعلامية إن كان لدى الأمانة العامة نظام للتسجيل المنهجي لانتهاكات اتفاقات مركز القوات على مر الزمن، وإن كانت لها إجراءات تشغيل موحدة بشأن توقيت وكيفية إبلاغ مجلس الأمن.

15 - وشددت ممثلة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على أهمية تعزيز الأخذ بزمام المراحل الانتقالية للبعثات على الصعيد الوطني، وسألت عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحديد رؤية مشتركة بشأن النقاط المرجعية للمراحل الانتقالية. وقالت إن الحوار ينبغي أن يُشرك المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب. وفيما يتعلق بالتعاون، أعربت الممثلة عن قلق بلدها إزاء قرار حكومة الصومال الاتحادية إعلان الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال، نيكولاس هايسوم، شخصا غير مرغوب فيه في كانون الثاني/يناير 2019، فضلا عن عدم استعداد حكومة الصومال للتعامل مع فريق الخبراء. وسألت مقدمي الإحاطات الإعلامية عن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يكفل المساءلة عن انتهاكات اتفاق مركز القوات بصورة أفضل. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، سألت الممثلة مقدمي الإحاطات الإعلامية عن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لضمان إجراء حوار مجدٍ حيثما وُجد تاريخ من انخفاض مستوى الثقة بين أطراف النزاع والبعثة. وفيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، طلبت معرفة ما إذا كانت الحساسيات السياسية لعناصر الحكومة المضيفة تجاه البعثة المبلغ عنها خلال الفترة التي سبقت الانتخابات قد استمرت منذ إجراء تلك الانتخابات، كما سألت عن التدابير المتخذة لمعالجة تلك الحساسيات.

16 - وأبرزت ممثلة الصين ضرورة الالتزام بالمبادئ الثلاثة لحفظ السلام وبميثاق الأمم المتحدة. فأولا، بدأت الممثلة بالإعراب عن رأي بلدها في الجوانب الرئيسية للعلاقة مع الدول المضيفة. وفيما يتعلق بالتعامل مع الدول المضيفة، أشارت إلى ضرورة التماس القبول والتعاون الكاملين مع الدولة المضيفة، وإلى إبداء الاحترام لسيادتها وأخذها بزمام الأمور. وذكرت أيضا أن على البعثات أن تساعد الحكومات المضيفة على تعزيز قدراتها من أجل منع عودة النزاعات. وينبغي للبعثات أن تكون محايدة تماما في حالات النزاع، لأن الاختلاف في معاملة أطراف النزاعات يؤدي إلى نشوء مخاطر على سلامة حفظة السلام وأمنهم. وثانيا، شددت على أهمية تعزيز التسويات السياسية بوصفها أفضل وسيلة لفض النزاعات. وإذا لم تكن هناك عملية سياسية جارية، فينبغي أن تعزز الأمم المتحدة مساعيها الحميدة. وينبغي للآليات الإقليمية أن تحقق التآزر في هذه العملية. وختاما، أشارت الممثلة إلى أهمية تحسين الولايات، التي ينبغي أن تكون لها أولويات واضحة وأن يتم تحديثها بانتظام تمشيا مع الحالة على أرض الواقع. وينبغي أن تراعي الولايات احتياجات الحكومات المضيفة والظروف الأمنية وقدرات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لكي يمكن التخطيط للولايات ومواكبة التغيرات. وفيما يتعلق بحماية المدنيين، ينبغي التركيز بشكل شمولي على بناء قدرات الدول المضيفة وتحديد نطاق واضح للتنفيذ. وينبغي لمجلس الأمن أن يعطي تعليمات واضحة للخروج عندما تطلبه الدولة المضيفة وعندما تسمح به الظروف على أرض الواقع. وينبغي أن توضع أصوات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في الاعتبار عند تحديد الولايات.

17 - وأشار ممثل إندونيسيا إلى أهمية بناء قدرات الدول المضيفة لأن البعثات محدودة المدة، ودعت إلى تحسين مهارات حفظة السلام، لا سيما المهارات الشخصية من قبيل بناء الثقة وإشراك المجتمعات المحلية وتيسير الحوار والوساطة. وأشارت في الختام إلى فوائد المنتديات الرامية إلى تعزيز التعاون مع الدولة المضيفة، مثل المنتدى الثلاثي الذي يجمع بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجمهورية اللبنانية وإسرائيل، أو الصيغة الرباعية التي اقترحتها مصر، أو جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون. وفي الأخير، سأل الممثل مقدمي الإحاطات الإعلامية عن الكيفية التي يمكن أن تساعد بها المنتديات المماثلة في تعزيز التعاون.

18 - وشدد ممثل غواتيمالا على أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة (المعروفة أيضا باسم لجنة الـ 34) تغطي جميع المواضيع قيد المناقشة في الاجتماع. ولاحظ الممثل أن المسائل المتعلقة بالتعاون مع الدول المضيفة تؤثر على أداء القوات. وأكد أن على الرغم من أن الدولة المضيفة مسؤولة عن الحفاظ على السلام، فإن الإصلاحات التي أجرتها الأمانة العامة في هياكل السلام والأمن وبناء السلام قد تؤثر في بناء السلام. وفي الختام، طلب إخطاره في وقت مبكر قبل الاجتماع المقبل لكي تتمكن حركة بلدان عدم الانحياز من التوصل إلى موقف مشترك.

19 - وأعربت ممثلة الاتحاد الروسي عن تأييده لما أكدته غواتيمالا بشأن دور لجنة الـ 34. وإذ أشارت إلى تأييد بلدها للمبادئ الأساسية لحفظ السلام، جددت الممثلة التأكيد على أن المسؤولية الأساسية عن سلامة السكان وعلى معالجة الأزمات وتشجيع الانتعاش تقع على عاتق الحكومة المضيفة. وإذ دعت إلى إقامة علاقات يطبعها التعاون اليومي البنّاء مع السلطات المضيفة، ذكرت الممثلة أن عمليات حفظ السلام ينبغي أن تتم بوجود الحكومات المضيفة في طليعة جهود تسوية النزاعات، لأن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لا يمكن أن تحل محل الدولة المضيفة. وعند تحديد الولايات، ينبغي أن توضع في الاعتبار السمات الخاصة لكل حالة. وأعربت أيضا عن كامل تأييد الاتحاد الروسي لمبدأ إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية وللتعاون مع الاتحاد الأفريقي على الصعيد الإقليمي، واختتم باستفسار مقدمي الإحاطات الإعلامية عن الكيفية التي ينظرون بها إلى استراتيجيات السحب التدريجي لعمليات حفظ السلام.

20 - وأشار ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى استمرار شواغل بلده المتعلقة بالسلامة والأمن في جنوب السودان، مبرزاً أحدث الأمثلة على انتهاك اتفاق مركز القوات، الذي أدى إلى تأخير رحلة جوية لإجلاء عدد من المصابين لمدة 20 ساعة. وأشار إلى أن الأمثلة من هذا القبيل تجعل الولايات المتحدة تتساءل عما إذا كان ينبغي للأمم المتحدة أن تبحث عن حلول أخرى، منها النهج الإقليمية، وذكر أن الوتيرة الحالية للتقدم المحرز ليست كافية في نظر حكومة بلده. واستفسر مقدمي الإحاطات الإعلامية عن الدروس التي يمكن استخلاصها من الأمثلة الناجحة للعمليات الانتقالية وعلاقات التعاون بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة، وتساءل عن إمكانية تحسين اتساق التدريب والدعم المقدَّمين إلى قوات الأمن الوطني لتحفيز موافقة الحكومة المضيفة.

21 - وإذ أخذ الكلمة السيد سوليناس بعد تعليقات وأسئلة البلدان المشاركة، أقر بضرورة إجراء حوار قوي مع الحكومات المضيفة طوال دورة حياة كل بعثة. وسلّم بوجود الخيار المغربي المتمثل في تحديد ولايات تستند إلى نموذج فريد، سواء نتيجة للمصالح السياسية في مجلس الأمن أو المصالح البيروقراطية في الأمانة العامة. إلا أنه ذكر أن الأمانة العامة تدرك جيدا ضرورة الحرص على ترتيب الولايات حسب الأولوية، وعلى أنها تطابق الاحتياجات على أرض الواقع، وأنها تتكيف استجابةً للتغيرات.

22 - وفيما يتعلق بالإبلاغ بانتهاكات اتفاق مركز القوات، استرعى السيد سوليناس الانتباه إلى الجهود الرامية إلى كفالة التسجيل المنهجي لانتهاكات اتفاق مركز القوات، ولكنه أشار إلى أن الإبلاغ بشكل أكثر منهجية يتطلب استجابات أكثر منهجية. ولاحظ أيضا أن عدة مشاكل تنبع من سوء فهم الحكومة المضيفة لولاية البعثة، وأن قيام مجلس الأمن بزيارات يكتسي أهمية بالغة في المساعدة على حل تلك المشاكل. وأقر السيد سوليناس بأن العمليات الانتقالية يمكن أن تخلق المخاطر وأن تتيح الفرص على السواء، إذ ذكر الإشارات المشجعة التي أطلقها الرئيس الجديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن التعاون.

وفيما يتعلق بتنفيذ الأولويات الوطنية، قال إن دور بعثات حفظ السلام لا يشمل التصدي للأسباب الاجتماعية الجذرية لعدم الاستقرار، ولكن تلك البعثات تقوم بتيسير عمل الجهات الفاعلة الأخرى.

23 - وذكر السيد غرينيون أن نموذج اتفاق مركز القوات يستند بقوة إلى معايير الجمعية العامة والقانون الدولي، وأن مجال تعديله منعدم تقريبا. ولذلك فإن الاستعراضات الرامية إلى تكييف البعثة مع السياق تكتسي أهمية كبيرة، ومنها مثلاً عملية الاستعراض التي تقودها جهات مستقلة ويشرف عليها الأمين العام. وأشار السيد غرينيون أيضا إلى أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تسجل انتهاكات اتفاق مركز القوات على أساس شهري. بيد أنه شدد على أن مؤسسات الدولة المضيفة ليست قوية بالضرورة، وأن انتهاكات اتفاق مركز القوات تكون في بعض الأحيان نتيجة لضعف المؤسسات، لا نتيجة لإرادة سياسية. وشجع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على النظر في سبل دعم التعاون على تنفيذ الولايات. وشدد السيد غرينيون على أن الدولة المضيفة عندما توافق على استضافة بعثة ما، فإن تلك الموافقة تكون نسبية لأن الدول لا توافق بحماس على وجود قوات أجنبية على أراضيها ولأنها تكون في أوضاع صعبة. ويجب على البعثة أن تضع استراتيجية لإدارة التغيير من أجل التشجيع على تهيئة الظروف التي ستؤدي إلى الانسحاب. وأكد أن على الأمم المتحدة أن تحرص على ربط اتصالات قوية من أجل منع الدول من أن تتفاجأ بالتطورات، التي يمكن أن تقوض علاقات العمل البنّاء. وينبغي أن توضع رؤية مشتركة للمراحل الانتقالية في أقرب وقت ممكن.

24 - واختتم ممثل هولندا بتوجيه سؤال عن سبب عدم بدء الأمانة العامة بعدُ في الإبلاغ عن كل انتهاك لاتفاق مركز القوات، على النحو المطلوب في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 14 أيار/مايو 2018 (S/PRST/2018/10). وأجاب السيد غرينيون قائلا إن السؤال الأساسي لا يتعلق بالكيفية التي يمكن بها تحسين أساليب الإبلاغ عن انتهاكات اتفاق مركز القوات، لأن الأمانة العامة قطعت أشواطا طويلة في هذا المجال، ولكنه يتعلق بالإجراءات التي يتخذها المجلس بعد الإبلاغ عن انتهاك ما. ودعا المجلس إلى مناقشة سبل تحديد نهج جماعي للتعامل مع تلك الانتهاكات.

ثالثا - متابعة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام

25 - في 23 آب/أغسطس 2019، عقد الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام اجتماعا حول موضوع متابعة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

26 - وقدمت رئيسة دائرة السياسات وأفضل الممارسات بشعبة السياسات والتقييم والتدريب في إدارة عمليات حفظ السلام، السيدة رانيا داغاش، إحاطة إعلامية لممثلي الدول الأعضاء المجتمعين بشأن حالة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بعد مرور سنة عن صدور إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسلطت الضوء على العديد من الإنجازات الرئيسية التي حققتها الأمانة العامة في تنفيذ المبادرة، مثل بدء العمل بالنظام الشامل لتقييم الأداء، فضلا عن الثغرات المستمرة. وقدمت لمحة عن مبادرة المناصرين الرامية إلى تعزيز تنفيذ إجراءات حفظ السلام من جانب الدول الأعضاء.

27 - ودعت السيدة داغاش جميع المناصرين إلى تقديم خطط عملهم إلى الأمانة العامة بحلول نهاية أيلول/سبتمبر 2019، وعرضت عليهم دعم الأمانة العامة. وأشارت إلى أن الأمانة العامة قامت بتحليل الثغرات لمساعدة المناصرين على تحديد الأنشطة المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الأمانة على إعداد

لوحة متابعة متاحة للجمهور على شبكة الإنترنت لعرض منجزات الشركاء في حفظ السلام. وبغية إدراج معلومات في هذه اللوحة، طلبت إلى الدول الأعضاء أن تجيب على الدراسة الاستقصائية التي أعدتها الأمانة العامة بحلول 10 أيلول/سبتمبر.

28 - ولاحظ نائب مستشار شؤون الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام، شاوين يانغ، أن شعبة الشرطة أنشأت فرقة عمل لتنفيذ العناصر ذات الصلة بالشرطة في إعلان الالتزامات المشتركة. وسلط الضوء على عدد من الإنجازات التي تحققت حتى الآن في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وفيما يتعلق بتحسين الأداء، تم وضع الصيغة النهائية لإجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بتقييمات وحدات الشرطة المشكلة، وقد تم تقييم جميع الوحدات المنتشرة حاليا. وتجرى التقييمات التشغيلية السابقة للنشر قبل الانتشار أو عند التناوب. وتُبذل حاليا كذلك جهود لتنقيح إجراءات التشغيل الموحدة لتقييم أفراد الشرطة كلاً على حدة. بيد أن السيد يانغ لاحظ أن الكثير لا يزال ينتظر الإنجاز، ويشمل ذلك نشر المزيد من كبار أفراد الشرطة النساء، ووضع إطار لمساءلة قادة الشرطة، وضمان فعالية جهود التدريب.

29 - وركز رئيس أركان مكتب الشؤون العسكرية في إدارة عمليات حفظ السلام بالنيابة، العقيد لوسيان أندري، على مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام الذي عقد في عام 2019 وتنفيذ خطة العمل من أجل تحسين أمن حفظة السلام. وأشار إلى أن آخر تحديث لورقة الاحتياجات من القدرات النظامية أُرسل إلى الدول الأعضاء في 22 آب/أغسطس 2019، وأن إلى غاية آب/أغسطس، تم إدراج غالبية التعهدات المقطوعة في المؤتمر الوزاري لعام 2019 في نظام تأهب قدرات حفظ السلام. وإذ لاحظ أن المؤتمر الوزاري لحفظ السلام ركز على الأداء والمرأة والسلام والأمن، دعا العقيد أندري إلى إدماج المزيد من النساء في وحدات حفظ السلام من أجل تحسين أساليب الإلمام بالحالة والاتصال بالمدنيين. وأشار إلى أن 14 في المائة من المراقبين العسكريين من النساء، وذكر أن إدارة عمليات السلام تأمل أن تزيد تلك النسبة إلى 16 في المائة بحلول نهاية عام 2019. ولاحظ أيضا أن من أصل 125 إجراءً تم تحديدها في خطة العمل، أنجز 71 إجراءً ويوجد 54 إجراءً قيد التنفيذ.

30 - ودعت ممثلة المملكة المتحدة الدول الأعضاء إلى التركيز على تحقيق نتائج ملموسة تمشيا مع عدة مبادئ في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، بما في ذلك اعتماد نهج اللمسات الخفيفة، واحترام الطابع الطوعي لتنفيذ المبادرة، وتشجيع الجهود المخصصة التي تبذلها فرادى الدول الأعضاء، مع التركيز على تبادل الممارسات الفضلى، وكفالة أن الجهود تتسم بالطابع الأقاليمي والشمول. وذكرت أن من المؤسف أن روح توافق الآراء التي تطبع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لم تشاهَد في لجنة الـ 34 في العام الماضي.

31 - وإذ لاحظت أن المملكة المتحدة من مناصري الحياة السياسية وبناء السلام، ذكرت أن البلد يحاول ترشيد ولايات البعثات حين يكون هو الجهة القائمة بالصياغة، مثلما كان الأمر بالنسبة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الآونة الأخيرة، وأنه يأمل أن يقوم بالشيء نفسه عند تجديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في خريف عام 2019. وأشارت إلى أن المملكة المتحدة تؤيد النظام الشامل لتقييم الأداء، وأنها زادت مساهماتها في صندوق بناء السلام، وساهمت بما قدره 1,2 مليون دولار في صندوق مبادرة إلسي، التي اشتركت في إطلاقها كندا والأمم المتحدة من أجل زيادة مشاركة نساء الوحدات النظامية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبما أن المملكة المتحدة تستعد للانتشار في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في عام 2020، قالت إن المملكة المتحدة ستنظر في الكيفية التي يمكن بها للشراكات، ولا سيما الشراكات لأغراض

التدريب، أن تساعد على تحسين القدرات. واختتمت كلامها بالتأكيد على أهمية التفكير في التنفيذ لا من حيث الأنشطة والنتائج فحسب، بل أيضا من حيث تأثيرها على أرض الواقع. وأعربت عن أملها في أن تشمل الإحاطة الإعلامية المقدمة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، جان بيير لاكروا، إلى مجلس الأمن في 9 أيلول/سبتمبر مناقشةً للأثر، لا سيما فيما يتعلق بقرار المجلس 2436 (2018)، وخطة الأداء، والجهود الرامية إلى إصلاح الوحدات ذات الأداء الضعيف.

32 - ولاحظ ممثل المغرب أن من المهم أن يتم تقييم الجهود الجماعية المبذولة من أجل تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وفيما يتعلق بآلية المناصرين، ذكر أن بلده يعتزم تقديم الدعم في مجال السلامة والأمن، وكذلك في مجال السلوك والانضباط، مما يعكس التزاماته بشأن تلك المجالات. وسلط الممثل الضوء على العديد من إجراءات التنفيذ، منها تعزيز تدريب الوحدات المغربية ومعداتها، مما أسفر عن تقييمات إيجابية. وقد أعد المغرب دورة تدريبية خاصة للإناث من أفراد وحدات الانتشار السريع التابعة له، وزاد في مشاركة المرأة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العام الماضي. ومن أجل المساعدة على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام، سيعين المغرب أيضا 50 من الأفراد الإناث.

33 - وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن جميع المبادرات في الأمم المتحدة ينبغي أن تُتخذ تمشيا مع قرارات الدول الأعضاء وأن الدول لم توافق بعد على أي قرارات فيما يتعلق بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وفي حين أن لجنة الـ 34 أوشكت على اتخاذ قرار خلال ذلك العام، فإن التقرير لم يُعتمد في نهاية المطاف. ومع ذلك، وافقت لجنة الـ 34 على تغيير هيكل تقريرها على أساس تجريبي لجعله يطابق المواضيع الرئيسية التي تتناولها مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. والأمل من ذلك هو يؤدي هذا التغيير إلى تيسير اتخاذ القرارات للدول الأعضاء والمساعدة على تهيئة إطار للمبادرة. وفيما يتعلق بمبادرة المناصرين، ذكر الممثل أن بلده يرى أن تلك الأعمال تتسم بطابع غير رسمي، على الرغم من أن تلك الجهود قد توفر مادة للتفكير للدورة الرئيسية لجنة الـ 34. وشدد على أنه ينبغي ألا تكون الجهود موجهة صوب النهوض بمقترحات مثيرة للجدل، ولكن صوب مقترحات تحظى بدعم قوي من الدول الأعضاء.

34 - واستحسنت ممثلة بلجيكا قيام لجنة الـ 34 بمواءمة هيكل تقريرها مع مواضيع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وفيما يتعلق بالجهود الوطنية التي تبذلها بلجيكا من أجل تنفيذ المبادرة، أشارت إلى أن بلدها يقدم الدعم في نشر أفرقة التدريب المتنقلة وفي صياغة دلائل التدريب، التي سترد تفاصيلها في إجابته على الدراسة الاستقصائية. وذكرت أن بلدها من مناصري الأداء والحياة السياسية، وأنه يحاول على الخصوص أن يعزز المواءمة بين الولايات والموارد عن طريق تشجيع مجلس الأمن واللجنة الخامسة على تحسين التفاهم بينهما. ودعت الدول الأعضاء الآخرين إلى تبادل الأفكار مع بلجيكا لهذا الغرض. وأشارت إلى أن المجلس بذل جهودا حقيقية في الأشهر الأخيرة من أجل تحديد ولايات أكثر وضوحاً وقابليةً للتحقيق، ولكنها سألت مقدمي الإحاطات الإعلامية إن كانوا يرون سبلا أخرى تمكّن مجلس الأمن من القيام بالمزيد من أجل النهوض بأهداف مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

35 - وأشار ممثل إندونيسيا إلى أن بلده أجرى أثناء رئاسته لمجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن التدريب وبناء القدرات من أجل سلامة وأمن حفظة السلام، وذلك من الجهود العديدة التي تبذلها إندونيسيا من أجل تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وقد اضطلعت إندونيسيا أيضا بأنشطة

على الصعيد الإقليمي، شملت مؤتمرا إقليميا عقد في حزيران/يونيه بشأن إعداد قوات عصرية لحفظ السلام في القرن الحادي والعشرين، فضلا عن اجتماع إقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن المرأة والسلام والأمن. ولاحظ ممثل إندونيسيا أن جميع الجهات المعنية اتخذت عدة مبادرات، ولكن من المهم أن تندمج كل تلك المبادرات في إطار شامل أوسع نطاقا. واتفق مع ممثل الاتحاد الروسي في رأيه القائل أن موافقة جميع الجهات المعنية من الأهمية بمكان. وأشار إلى أن الإبلاغ الطوعي قد يكون عبئا على بعض الزملاء، ودعا إلى إيجاد سبل أخرى لتحديد الإجراءات على أرض الواقع. وفي الختام، سأل مقدمي الإحاطات الإعلامية عن الكيفية التي يمكن بها لمنفذي مبادرة العمل من أجل حفظ السلام أن يتفقوا على إطار شامل يجمع بين كل مبادرات العمل من أجل حفظ السلام التي تضطلع بها الجهات المعنية.

36 - وذكرت ممثلة ألمانيا أن بلدها وافق على العمل بوصفه مناصرا في مجالات الحياة السياسية والحفاظ على السلام والعمليات الانتقالية. وأشارت الممثلة إلى أن ألمانيا لا تزال تناقش تنفيذه لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ولكن الإجراءات الحالية تشمل دعم أفرقة التدريب المتنقلة، فضلا عن تقديم المزيد من التدريب للمدربين من أجل تحسين السلامة والأمن. وتقدم ألمانيا التدريب أثناء الخدمة للأفراد العاملين في مقرات البعثات وتساعد في التمارين التي تجرى في مراكز القيادة لضباط الأركان وأفراد القوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي تقدم الدعم أيضا إلى قدرات الشرطة الدائمة، إذ صرفت ما قدره 1 مليون دولار في عامي 2019 و 2020، وتساعد في الهيكل التدريبي لشرطة الأمم المتحدة، وقد استضافت الدورة الدراسية المخصصة لقادة شرطة الأمم المتحدة في برلين. وأشار إلى أن بلده يأمل أن يؤدي هيكل مبادرة العمل من أجل حفظ السلام إلى جعل لجنة الـ 34 تقدم دعما مجدياً لتنفيذ المبادرة.

37 - ودعا ممثل الهند إلى إيجاد سبيل للمضي قدماً في تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام في غياب تقرير من لجنة الـ 34 أو قرار شامل في هذا الشأن. وقرأ الفقرة الأخيرة من الإعلان المتعلق بطرائق التنفيذ وأكد أنه يفسح المجال لمناصري المبادرة ليقوموا بمتابعتها. وبوصفها بلدا مساهما بقوات، فإن الهند تقوم بتنفيذ المبادرة بشكل يومي، حيث اشتركت في عملية انتشار مع كازاخستان ونشرت وحدة نسائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إن الهند من مناصري الأداء والمساءلة، إذ تركز على إطار سياساتي متكامل للأداء والمحاذير وأفرقة التدريب المتنقلة. وقال إنه يتوقع أنَّ مشاكل تقييم البعثات ستجد طريقها إلى الحل عند البدء في تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء بحلول تموز/يوليه 2020. وفيما يتعلق بالسلوك والانضباط، تقدم الهند المساعدة في منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين بتمويل دورات تدريبية لقادة حفظ السلام بشأن هذه المسألة.

38 - وذكرت ممثلة الصين أن بلدها تطوع ليكون من مناصري الأداء والمساءلة والسلامة والأمن. وقد عززت الصين تدريب حفظة السلام التابعين لها ومعداتهم وانضباطهم وإجراءات الإنفاذ في صفوفهم. كما إن هذا البلد عزز مرافقه التدريبية من أجل تحسين التدريب قبل النشر، وساعد في تدريب 800 1 من حفظة السلام المنتمين لبلدان أخرى. ومركز حفظ السلام الذي تشغله الصين، والذي يركز على بناء قدرات البلدان الأفريقية المساهمة بقوات، سيواصل تقوية حفظة السلام بسبل منها توفير القدرات في حالات الطوارئ والتدريب على السلامة والأمن. وطلب ممثل الصين من مقدمي الإحاطات الإعلامية أن يعمموا آراءهم المحددة بشأن فكرة شاملة أو خارطة طريق لتنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

39 - واتفق ممثل الولايات المتحدة مع العديد من المتكلمين الآخرين في الرأي القائل أن تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ينبغي ألا يتم بأسلوب ”قياس واحد يناسب الجميع“. وذكر أن الولايات المتحدة تسعى إلى تحسين تسلسل الولايات وترتيب أولوياتها. وفيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، قامت المبادرة العالمية لعمليات السلام بتدريب 000 11 امرأة في جميع أنحاء العالم، وهي تقوم بتيسير مشاركة المرأة بسبل منها، على سبيل المثال، تشييد ثكنات للنساء في مواقع التدريب على حفظ السلام. وقد أعدت الولايات المتحدة أيضا مواد تدريبية باللغتين الفرنسية والإنكليزية لفائدة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وقدمت الدعم إلى المؤتمر الذي سيعقد في المستقبل برئاسة قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأشار إلى اهتمام الولايات المتحدة بمجالي الأداء والمساءلة، وذكر أن وفد بلده استعرض بإمعان مذكرة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، جان بيير لاكروا، بشأن الإبلاغ عن الأداء في الأمانة العامة. ودعا إلى الإبلاغ عن مسائل الأداء في الميدان بمزيد من الوضوح والمنهجية والشفافية. وطلب من مقدمي الإحاطات الإعلامية إيضاحات بشأن التأخير في إرسال المزيد من المخططين الاستراتيجيين في الميدان لينفذوا النظام الشامل لتقييم الأداء.

40 - وأجابت السيدة داغاش على السؤال الذي طرحته الولايات المتحدة، فقالت إن الحصول على المزيد من المخططين الاستراتيجيين يجب أن يحظى بموافقة اللجنة الخامسة. وأشارت إلى أن عدة بعثات لا تملك قدرات تخطيطية قوية على الرغم من حجمها، إلا أن مهام التخطيط تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لاتخاذ القرارات وأداء الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين. وفيما يتعلق بتعليق إندونيسيا بشأن الشمول، أشارت إلى أنه أمر في صميم مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ودعت ممثلي شمال العالم وجنوبه إلى الدفع بالمبادرة إلى الأمام. وفي ردها على السؤال الذي طرحته بلجيكا، أشارت إلى تحليل الثغرات الذي أجرته الأمانة العامة، والذي يحدد سبل تمكين مجلس الأمن من تقديم المزيد من المساعدة، بما في ذلك من خلال المساعدة على تحديد معايير تسلسل الولايات وترتيب أولوياتها في وقت لاحق من هذا العام. وذكرت أن الأمانة العامة تأمل أن هيكل التقرير الجديد للجنة 34 سيساعد على دفع الشركاء إلى تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. واختتمت كلامها بتذكير الدول الأعضاء أن الأمانة العامة تتطلع إلى تلقي خطط جميع المناصرين لفترة الأشهر الستة التالية بحلول 30 أيلول/سبتمبر.

41 - وأعرب السيد يانغ عن تقديره للدعم السياسي والمالي القوي المقدم لشرطة الأمم المتحدة، ولا سيما من جانب ألمانيا والصين. وفيما يتعلق بقياس أداء حفظة السلام، سواء كانوا عسكريين أو سياسيين أو مدنيين، ذكر أن من المهم أيضا قياس قدرة الدولة المضيفة على تقييم ما إذا كان حفظة السلام يستطيعون تحسين قدرتهم على توفير الأمن للمدنيين. وختاماً، أشار إلى أن الشرطة هي دائما الجهة الفاعلة الرئيسية بالنسبة لأمن البلد. وفيما يتعلق بالمراحل الانتقالية للبعثات، ينبغي لمجلس الأمن أن يقيس مدى استعداد الدولة المضيفة لاستلام مسؤوليات الشرطة من البعثة.

رابعا – التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية: كيفية تعزيز الشراكة من أجل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك من خلال حالة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

42 – في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقد الفريق العامل جلسة حول موضوع ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية: كيفية تعزيز الشراكة من أجل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك من خلال حالة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل“.

43 – وترأس نائب الممثل الدائم لكوت ديفوار ذلك الاجتماع، الذي تضمنت إحاطات إعلامية قدمها كل من الممثل الدائم لمالي، عيسى كونفورو، والممثل الدائم لبوركينا فاسو، يمداوغو إريك تياري، ورئيسة الفريق العملياتي المتكامل لمالي، كلاوديا بانز.

44 – وذكر السيد كونفورو أن تفاقم عدم الاستقرار في منطقة الساحل تجاوز قدرة الدول الأعضاء في منطقة الساحل على السيطرة على الحالة بمفردها، وأعرب عن التقدير لمساهمات شركاء البلد، ومنهم فرنسا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وإذ تَبين أن من الضروري اتخاذ إجراءات مماثلة على الصعيد دون الإقليمي، أُنشئت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في عام 2014. وكان هناك ترحيب كبير بالإذن بتقديم الدعم التقني واللوجستي للبعثة المتكاملة من خلال قرار مجلس الأمن 2480 (2019)، ولكن تمويل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لا ظل أقل من احتياجاتها بكثير. وأعرب السيد كونفورو عن خيبة أمله إزاء اعتراض بعض أعضاء المجلس على الإذن ببعثة المجموعة الخماسية بموجب الفصل السابع. واسترعى الانتباه إلى الانتشار المحتمل لمقاتلين أجانب من الجمهورية العربية السورية إلى منطقة الساحل، مشيرا إلى أن انعدام الأمن في منطقة الساحل يمكن أن يمتد إلى أماكن أخرى. وختاما، سلط الضوء على ضرورة تقديم الدعم في الركيزة الإنمائية للمجموعة الخماسية.

45 – ووجه السيد تياري الانتباه إلى تدهور الحالة الأمنية في بوركينا فاسو. وأعرب عن تقديره لاعتماد مجلس الأمن القرار 2480 (2019)، مشيرا إلى أن من شأنه أن يعالج المسائل المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2391 (2017) عن طريق تمكين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من تقديم الدعم للكتائب التابعة للمجموعة الخماسية والعاملة خارج مالي. وقال إنه يتطلع إلى توقيع الاتحاد الأوروبي على الاتفاق الثلاثي بشأن الدعم بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وذكر أن المجموعة الخماسية لا تزال تسير عمليات القوة المشتركة وأن القوات المنتشرة البالغ قوامها 000 5 فرد نفذت تسعة عمليات إلى غاية ذلك الوقت من ذلك العام. ومن أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان، رافقت عناصر من الشرطة جميع تلك العمليات. وطلب السيد تياري أيضا تقديم مزيد من الدعم، بما في ذلك في إطار الفصل السابع، إلى القوة المشتركة ودعا إلى التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف.

46 - وقدمت السيدة بانز لمحة عامة عن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي فيما يتعلق بالقوة المشتركة، التي سيتناولها التقرير المقبل عن البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر. وقدمت استعراضا أوليا للنتائج الرئيسية الواردة في التقرير، بما فيها تزايد الأعمال الإرهابية وأعمال العنف الطائفي التي تؤثر بشكل متزايد على الدول الساحلية في منطقة الساحل. وذكرت أن القضية القوة المشتركة لم تنتشر بسرعة كافية لمواكبة الأحداث، وأنها لم تنفذ حتى الآن سوى عددا قليلا من العمليات. وعلى الرغم من أن ذلك يعزى جزئيا إلى موسم الأمطار، فقد تمثلت التحديات الأخرى في ضعف الهياكل الأساسية، والافتقار إلى التدريب والمعدات، وعدم كفاية هياكل المعسكرات. وأشارت إلى التحديات التي تواجه نموذج الدعم في الوقت الحالي، إذ لاحظت انخفاض القدرة على التنبؤ به وضرورة الاستمرار في جمع الأموال له. وقد اتسمت تعهدات الجهات المانحة بالبطء في الوصول، في حين أن تعبئة المعدات الرئيسية مثل ناقلات الأفراد المدرعة عمليةٌ تستغرق فترة طويلة. وعقب اتخاذ القرار 2480 (2019)، تلقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي طلبات للحصول على الدعم من جميع الكتائب، وهي تعمل حاليا على الاستجابة لها. ودعت السيدة بانز إلى تعزيز التعاون من أجل دعم المنطقة دون الإقليمية، على أن يشمل ذلك ولايات واضحة وقوية، وتمويلا مستداما ويمكن التنبؤ به، ودعما تنظيميا قويا يراعي الاعتبارات الإنسانية واعتبارات حقوق الإنسان.

47 - وأشارت ممثلة المملكة المتحدة إلى أن بلدها ساهم بما قدره 2.8 مليون دولار لأغراض التمويل الثنائي من أجل تفعيل القوة المشتركة، وحوالي 15 في المائة من مساهمة الاتحاد الأوروبي البالغ قدرها 100 مليون يورو. بيد أنها أشارت إلى أن المملكة المتحدة لا ترى ضرورة قانونية لتكليف القوة المشتركة بولاية بموجب الفصل السابع، لأن تلك القوة مؤلفة من وحدات عسكرية وطنية كانت تقوم بعملياتها بالفعل بناء على الموافقة المتبادلة عبر حدود كل بلد داخل منطقة محدودة، وطلبت من مقدمي الإحاطات الإعلامية أن يوضحوا السبب الذي يجعلهم يعتقدون أن القوة المشتركة تستلزم ولاية بموجب الفصل السابع. وطلبت من مقدمي الإحاطات الإعلامية مزيدا من المعلومات عن أثر العمليات التسع التي نفذتها القوة المشتركة وعن التحديات التي تواجه تنفيذ أطر الامتثال ذات الصلة بالقوة؛ وتقييمهم لنجاح الصندوق الاستئماني من حيث المدفوعات وسبل الزيادة في ثقة الجهات المانحة؛ والجهود الرامية إلى معالجة القضايا الأوسع نطاقا في منطقة الساحل، بما في ذلك عن طريق الركيزة الإنمائية واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛ وخطط تنفيذ التعهدات التي قطعت في مؤتمر بروكسل في شباط/فبراير 2018، والتعهد الذي قطعه قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مؤتمر قمة واغادوغو في أيلول/سبتمبر 2019 بتعبئة ما قد يصل إلى 1 بليون دولار لجهود مكافحة الإرهاب.

48 - وأشار ممثل الاتحاد الأوروبي إلى أن موضوع الاجتماع هو الكيفية التي يمكن بها للمنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأوروبي أن تسهم في تحقيق السلام. وذكر أن الدعوة التي وجهها السيد كونفورو بشأن القدرة على التنبؤ أثارت اهتمام أعضاء الاتحاد الأوروبي وأن منطقة الساحل يمكنها أن تعول عليه. وأبرز أن دعم الاتحاد الأوروبي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بلغ بالفعل 100 مليون يورو، وهو مبلغ لا يشمل الدعم المقدم إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأعرب عن الأمل في توقيع الاتحاد الأوروبي في وقت قريب على الاتفاق الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمجموعة الخماسية، وذكر أن الاتحاد الأوروبي شريك موثوق به في العملية السياسية والجهود الإنمائية.

49 - وذكر ممثل فرنسا أن على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا لتقديم المساعدة عندما تتجاوز المشاكل قدرات فرادى الدول. وقال إن أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أنشأوا هذه المنظمة بدون دعم أو موارد، مع الإقرار بأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تركز على الحماية وعلى العملية السياسية في مالي. وعلى الرغم من حداثة عهد هذه المنظمة، فقد أثمرت جهودها زيادة التعاون وهياكل جديدة وعمليات مشتركة. وقد أبدت عملية بارخان التي تقوم بها فرنسا استعدادها لتقديم الدعم إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ولكن الدعم المقدم من الجهات المانحة له أهميته أيضا، لا سيما بالنظر إلى أن ما تم صرفه من مبلغ 420 مليون دولار الذي تم التعهد به لا يتعدى نصفه. وذكر أن فرنسا ستواصل تأييدها لتكليف القوة المشتركة بولاية بموجب الفصل السابع، وقال إن فرنسا تتطلع إلى إجراء هذه المناقشة في مجلس الأمن في الشهر التالي.

50 - وأعربت ممثلة بلجيكا عن دعم بلدها للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وذكر أن عددا من الأمور لا يزال ينتظر الإنجاز، ومنها تفعيل الشرطة على الخصوص. وشددت الممثلة أيضا على أهمية تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان وأشارت إلى أن المنطقة تحتاج إلى الأمن، ولكنها تحتاج أيضا إلى النظر في الأسباب الجذرية للنزاع، بما فيها الظلم. وأشارت إلى المساهمات التي قدمها بلدها إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بما في ذلك تشييد قاعدة تمبكتو، واقترحت أن تستخدم تلك المساهمات لفائدة القوة المشتركة.

51 - وأثار ممثل الولايات المتحدة الانتباه إلى تاريخ بلده الطويل في تقديم الدعم في المنطقة، وأبرز تعهده البالغ 100 مليون دولار للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وطلب من مقدمي الإحاطات الإعلامية أن يعمموا مزيدا من المعلومات عن حالة الصندوق الاستئماني، والكيفية التي تستخدم بها القوة المشتركة الدعم المقدم حتى الآن، والثغرات المتبقية في الدعم. وأعرب عن رأي مفاده أن المساعدة الثنائية أكثر فعالية من المساعدة من خلال الأمم المتحدة، واتفق في الرأي مع المملكة المتحدة بخصوص عدم الحاجة إلى تكليف القوة المشركة بولاية بموجب الفصل السابع.

52 - ودعا ممثل جنوب أفريقيا مجلس الأمن إلى مساعدة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قبل أن تزيد الحالة سوءاً، قائلا إن القوة المشتركة تحتاج إلى قدرات كاملة من أجل تنفيذ الولاية المنوطة بها. وأشار إلى أن المساعدة ينبغي أن تقدم من خلال منظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي من أجل دعم أهداف المنطقة، ودعا إلى تعزيز التعاون على تحديد أولويات الأمن في منطقة الساحل.

53 - ووصف ممثل الصين دور الأمم المتحدة في حفظ السلام بأنه دور ”لا غنى عنه“ في السير قدما بالتسويات السياسية، وأكد أن قوات الاتحاد الأفريقي تكمل جهود الأمم المتحدة في منطقة بحيرة تشاد والصومال ومنطقة الساحل. وأعرب عن القلق إزاء الخسائر الفادحة التي تحدث في منطقة الساحل وعن التأييد لمبدأ إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية بدعم مالي من الأمم المتحدة. وذكر أن على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن تساند القوة المشتركة على النحو المبين في قرار مجلس الأمن 2480 (2019)، واختتم كلامه بتسليط الضوء على ما يقدمه بلده من دعم إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك مبلغ قدره 1.5 مليون دولار لمقر القوة المشتركة.

54 - وقال ممثل إندونيسيا إن المنظمات الإقليمية توجد في وضع فريد يمكّنها من ضمان نجاح عمليات حفظ السلام. ورحب بالتقدم الذي أحرزته القوة المشتركة، الذي يشمل نشر 80 في المائة من الأفراد، إلى جانب العنصر المدني وإطار الامتثال لحقوق الإنسان، ودعا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى الاستفادة من ذلك. وأعرب عن تأييد بلده لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى تعبئة ما قدره 1 بليون دولار لفائدة المنطقة، وهو من شأنه أن يعزز إمكانية التنبؤ بالموارد المالية واستدامتها. وقال إن على البعثة المتكاملة ألا تحل محل الدولة، بل عليها أن تقويها من خلال تعزيز قدرات الهياكل السياسية والقضائية والإدارية والمساعدة على معالجة المظالم الاجتماعية، وذلك تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

55 - وقال السيد كونفورو إن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بدأت بالفعل ترى الآثار الإيجابية للغاية التي أدت إليها العمليات التسع التي نفذتها القوة المشتركة. واسترعى الانتباه إلى التحديات الماثلة في المنطقة الوسطى من مالي، قائلا إن القوة تسعى إلى طمأنة السكان وإلى الحد من حرية تنقل الجماعات المسلحة. ودعا إلى خلق فرص العمل وفتح المدارس لمنع الإرهابيين من تلقين أفكارهم للشباب، وشجع على دعم مشاريع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الرامية إلى توفير المياه والهياكل الأساسية والمدارس للشباب والنساء. وفيما يتعلق بالتقيد بحقوق الإنسان، قال السيد كونفورو إن على المجتمع الدولي ألا يشك أدنى شك في نية مالي في توفير الحماية. وذكر أيضا أن بعض الجنود عُزلوا لعدم تمييزهم بين المدنيين والجماعات المسلحة. وإذ لاحظ أن انتهاكات حقوق الإنسان تكون أكثر جسامة حين تكون الدولة غائبة، دعا إلى بناء القدرات من أجل دعم إعادة بسط سلطة الدولة وسيادة القانون وتقديم الخدمات.

56 - وقال السيد تياري إن جميع الجنود وأفراد الشرطة التابعين للقوة المشتركة تلقوا التدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وطلب الدعم في توفير الرعاية والأمن لـ 700 من سجناء بوركينا فاسو، الذين وُجهت إليهم تهم بارتكاب أعمال إرهابية، بغية ضمان حقوق الإنسان الخاصة بهم. وذكر أن الموارد المتاحة لم تكن كافية للاضطلاع بأكثر من تسع من عمليات القوة المشتركة حتى ذلك الحين. فالنهج اللامركزي الذي تتبعه الجماعات المسلحة يتطلب النقل الجوي لتيسير العمليات. أما فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني، فإنه لا يحصل على ما يكفي من التمويل لأن المانحين يفضلون السيطرة على تبرعاتهم. ومن أجل معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، فإن الاستثمار في فرص العمل والهياكل الأساسية له أهميته، ولكن الأمن لا بد منه لتفادي فقدان الاستثمارات.

57 - وفيما يتعلق بتأثير عمليات القوة المشتركة، ذكرت السيدة بانز أن أحدث عمليتين مكنتا من مصادرة ذخائر وأسلحة ومن القبض على العديد من الإرهابيين المشتبه فيهم. وأشارت إلى أن حساسية هذه العمليات تجعل من الصعب على الأمانة العامة أن تحصل على معلومات عن أثرها. ولفتت السيدة بانز الانتباه إلى ''التقدم الجيد'' المحرز في مجال الامتثال لحقوق الإنسان، وذكرت أن اتفاق مركز القوات الخاص بالقوة المشتركة قد تم اعتماده، كما تم بناء العلاقات والبدء في التدريب.

58 - وبغية تحسين ثقة الجهات المانحة، دعت السيدة بانز إلى تعزيز أساليب الإبلاغ عن القوة المشتركة وشفافيتها. وأشارت إلى أن الإبلاغ عن أثر الدعم اللوجستي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى القوة المشتركة سيتم في وقت لاحق.

خامسا – الانتقال من الوجود لأغراض حفظ السلام إلى الوجود من أجل بناء السلام من خلال مثال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

59 – في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عقد الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام اجتماعا حول موضوع الانتقال من الوجود لأغراض حفظ السلام إلى الوجود من أجل بناء السلام من خلال مثال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقدم نائب مدير شعبة شرق أفريقيا، صامويل غاهيغي، إحاطة إعلامية إلى الفريق العامل في تلك المناسبة.

60 – وقدم السيد غاهيغي لمحة عامة عن الحالة في السودان منذ بداية المرحلة الانتقالية. وقد حدد الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري للعملية المختلطة في آذار/مارس 2019 مسارا يتوخى أن تكون نهاية عام 2020 تاريخا لإغلاق البعثة. ومنذ ذلك الحين، لم تتطور الحالة الأمنية كثيرا، ولكن مع تشكيل الحكومة الجديدة في الخرطوم، حدث تحول في أولويات السلطات السودانية شمل التماس رئيس الوزراء حمدوك تمديد ولاية العملية المختلطة لفترة 12 شهرا. وذكر أيضا أن الولاية الجديدة المنوطة بالعملية المختلطة تحدد أولويات مختارة، منها دعم عملية السلام وأنشطة بناء السلام، فضلا عن حماية المدنيين.

61 – وقال السيد غاهيغي إن الأمانة العامة تعمل بنشاط مع قيادة العملية المختلطة على إعادة تشكيل البعثة لتمكينها من تقديم المساعدة في مفاوضات السلام وتنفيذ اتفاق السلام في المستقبل، ويشمل ذلك رصد وقف إطلاق النار وعمليتي التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. وتلك عناصر جديدة لم تكن مدرجة في الخطة الانتقالية الأصلية. وتجري العملية المختلطة حاليا مسحاً لتحديد المشاكل الرئيسية والاحتياجات الناشئة عن عملية السلام والخبرة اللازمة التي يمكن أن توفرها الأمم المتحدة استجابة لذلك.

62 – وقال السيد غاهيغي أيضا إن الجانب الثاني من العملية الانتقالية يتعلق بمهام الاتصال بالدولة، وبخاصة تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان في جبل مرة، حيث ستتم إعادة تشكيل فرقة العمل لتقوم بمهام الاتصال بالدولة. وتقوم البعثة حاليا بدراسة كيفية تنفيذ هذه العملية وتعزيز مهام الاتصال بالدولة في منطقة جبل مرة الكبرى بحلول عام 2020، وذلك بسبل منها الجمع بين مهام المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة الذين قد يكون في وسعهم تشكيل نواة متابعة مهمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. وتشمل التحديات المرتبطة بتلك الجهود الصعوبات التي يواجهها فريق الأمم المتحدة القطري في إيجاد موارد من غير التمويل البرنامجي لحفظ السلام. وبالتالي، لا بد من بعض الوقت لكي يتمكن الفريق القطري من تعزيز وجوده في جبل مرة ليشارك في مهام الاتصال بالدولة.

63 – وقال السيد غاهيغي إن أولوية أخرى تتمثل في السحب التدريجي للبعثة نفسها. فوفقا لقرار مجلس الأمن 2495 (2019)، يتعين على الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يقدما تقريرا خاصا بحلول نهاية كانون الثاني/يناير 2020 عن خيارات الوجود لمتابعة العملية المختلطة، استنادا إلى آراء واحتياجات حكومة السودان، وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ قرارا بحلول 31 آذار/مارس 2020 بشأن مسارات العمل ذات الصلة بإمكانية السحب التدريجي وخروج البعثة. وسيكون من الصعب الانتهاء من السحب التدريجي في غضون ستة أشهر. فمجرد إعادة الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة ومعداتها إلى بلدانها سيستغرق ما بين ستة وتسعة أشهر.

64 - وقال السيد غاهيغي، فيما يتعلق بوجود المتابعة، إن الآلية الثلاثية الأطراف المعنية بالعملية المختلطة التي تضم الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان والأمم المتحدة أنشأت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر فرقة عمل مشتركة لاستكشاف السيناريوهات الممكنة للاحتفاظ بوجود للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بعد خروج العملية المختلطة. وستطلق فرقة العمل المشتركة مشاورات في أوائل كانون الأول/ديسمبر لصياغة التوصيات التي ستدرج في التقرير الذي سيقدم إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2020.

65 - واختتم السيد غاهيغي كلامه بالإشارة إلى أن توحيد المواقف بقوة بين أعضاء مجلس الأمن وبين المجلس والاتحاد الأفريقي من العوامل التمكينية لعملية السلام. والمشاركةُ المستمرةُ للاتحاد الأفريقي في عملية السلام، واستقرارُ مؤسسات الحكومة، والتحلي بالصرامة مع المفسدين أمور بالغة الأهمية في إحراز التقدم. وسيتعين على البعثة أن تتسم بالمرونة لإدارة مختلف التحديات التي قد تنشأ في الأشهر التالية.

66 - وشددت ممثلة المملكة المتحدة على الولاية الجديدة المنوطة بالعملية المختلطة من أجل دعم عملية السلام، وفي هذا السياق، سألت عما إذا كانت هناك مناقشة بشأن استبدال فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وسألت الممثلة إن كان يمكن لزيادة التعاون من جانب الحكومة الجديدة أن تؤدي إلى تسريع الجدول الزمني للتصفية، وطلبت معلومات مستكملة عن مواقع أفرقة العملية المختلطة السابقة التي تم تسليمها إلى الحكومة، وعما إذا كانت تستخدم للأغراض المدنية. واستفسرت أيضا عن التنسيق الداخلي ضمن الأمم المتحدة من حيث وجود المتابعة وكيفية إدماجه في فريق الأمم المتحدة القطري.

67 - وحدد ممثل ألمانيا ثلاثة اعتبارات تتعلق بتصميم وجود المتابعة، وهي: (أ) الحاجة إلى تصميم يقوم على أساس الحوار بين حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع المدني؛ (ب) الاحتياجات والحقائق على أرض الواقع، التي ترى ألمانيا أن الخيار الأنسب لها يتمثل في بعثة سياسية خاصة؛ (ج) علاقة تركز على دارفور وعلى ولاية فريق الأمم المتحدة القطري على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق، استفسر أيضا عن درجة التكامل على نطاق الأمم المتحدة في التخطيط لآلية المتابعة.

68 - وطلبت ممثلة فرنسا مزيدا من التفاصيل بشأن الخيارات المتاحة لآلية المتابعة، ولا سيما احتمال طابعها المختلط بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

69 - واستفسرت ممثلة بلجيكا عن الكيفية التي يمكن بها الحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال عقد من عمليات حفظ السلام، لا سيما في مجال حقوق الإنسان.

70 - وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن اتفاقه مع الاستنتاج القائل أنه لم تحدث أي تغييرات كبيرة في الحالة الأمنية. وإذ لاحظ أن التحديات التي تواجهها دارفور حاليا يطبعها بناء السلام أكثر من حفظ السلام، كرر الممثل النداء الذي أُطلق خلال المناقشة الرفيعة المستوى بشأن بناء السلام من أجل رفع الجزاءات المفروضة على السودان.

71 - وأعرب ممثل إندونيسيا عن الأمل في أن خلية التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المنشأة في الآونة الأخيرة ستعزز التخطيط والتنسيق بشأن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. ويجب أن تستند المرحلة الانتقالية إلى الاحتياجات والأولويات الفعلية وأن تقوم على التشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل ضمان الأخذ بزمامها على المستوى الوطني. ووفقا لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، يجب أن تكون ولاية وجود المتابعة واضحة ومركزة وقابلة للتحقيق. وأعرب الممثل عن تطلعه إلى

الاطّلاع على توصيات فرقة العمل المشتركة، ولكنه يود أيضا أن يستفسر عن السيناريوهات الممكنة وعما إذا كان هناك نموذج سابق يمكن اعتماده.

72 - وردا على استفسار المملكة المتحدة، أعرب السيد غاهيغي عن الأمل في أن الجدول الزمني للإغلاق والسحب التدريجي يمكن تقليصه من تسعة أشهر إلى أقل من ذلك. ومع ذلك، لم تظهر أي مؤشرات على أن تغيير الحكومة في السودان أثّر بشكل إيجابي على منح تأشيرات السفر وعمليات التنقل، ولا سيما فيما يخص قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. أما فيما يتعلق بشروط تسليم مواقع الأفرقة إلى المستخدِمين المدنيين، فقد اعتمدتها آلية ثلاثية الأطراف مؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان أثناء اجتماع عُقد في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وسيكون معسكر نيالا الكبير أول موقع من مواقع الأفرقة التي ستسلَّم في الأسابيع المقبلة. وستقوم البعثة برصد الكيفية التي ستتم بها تلك العملية.

73 - وفيما يتعلق بعملية السلام، ذكر السيد غاهيغي أن نتائجها ستؤثر في تشكيل وجود المتابعة. ولم ترد على الأمم المتحدة بعد معلومات من الاتحاد الأفريقي عن الكيفية التي يعتزم الاستجابة بها لطلبات الأطراف بشأن التكليف بولاية جديدة لمحادثات السلام (بما في ذلك مواقع المحادثات وقيام رئيس جنوب السودان، سلفا كير، بدور الوسيط). وسيكون مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، إسماعيل شرقي، في الولايات المتحدة، وستواصل قيادة الأمم المتحدة التحاور معه بشأن المسائل المتعلقة بعملية السلام والدعم المقدم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما فيه وجود المتابعة. ويمكن لأسرة الأمم المتحدة، بما فيها العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جوبا، أن تقدم خدمات الأمانة والقدرات الاستشارية لمحادثات السلام. وفي المستقبل، سيكون من المهم الإبقاء على الطابع المختلط للمشاركة السياسية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان، بيد أن لا بد من مناقشة طرائق القيام بذلك، سواء من خلال تعيين مبعوث مشترك، أو إنشاء بعثة سياسية خاصة في الخرطوم، أو توسيع نطاق دور المنسق المقيم، مع مراعاة احتياجات الحكومة وأولوياتها. وفيما يتعلق بالتنسيق مع الأمم المتحدة، فقد شارك فريق الأمم المتحدة القطري في الاجتماع السابق الذي عقدته الآلية الثلاثية الأطراف، كما إن الزيارة المشتركة التي قام بها كل من الأمين العام المساعد لإدارة عمليات السلام، والأمين العام المساعد لمكتب دعم بناء السلام، ووكيل الأمين العام ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شباط/فبراير 2019 كانت دليلا على اتباع نهج متكامل. وسيظل الحفاظ على المكاسب التي حققتها العملية المختلطة في صميم آلية المتابعة.

74 - ورحب المغرب بالتقدم الذي أحرزته العملية المختلطة واستفسر عن دور لجنة بناء السلام في المستقبل. وردا على ذلك، قال السيد غاهيغي إن فكرةً نشأت خلال الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري في آذار/مارس وأثناء الزيارة المشتركة التي تمت في شباط/فبراير تدعو إلى دراسة الكيفية التي يمكن بها للجنة بناء السلام أن تتولى الأمور عندما تصبح دارفور غير مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ومنذ ذلك الحين، حدث مزيد من التطورات في هذا السياق، وطلب رئيس الوزراء حمدوك إلى الأمين العام أن يلجأ إلى صندوق بناء السلام. وفي المستقبل، من المهم ذكر الكيفية التي يمكن بها للجنة أن تقدم الدعم للعملية الانتقالية في البلد.